سلسلـة أوراق

منطقة في خطر !
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

الحفاظ على التنوع البيولوجـــي وتحقيق العدالة الاجتماعية ليست أمورا مستحيلة

رجاء كساب
برلمانية مغربية، وفاعلة وباحثة جمعوية

ماجدا بو داغر خراط
أستاذة في كلية العلوم / جامعة القديس يوسف في بيروت

زياد خالد
محامي وحقوقي لبناني، يعمل في مركز بيروت للتنمية وحقوق الإنسان

مقدمة

التنوُّع البيولوجي مصطلح يُقصَد به تنوع الموارد الحية على الأرض. هو يشمل أشكال الحياة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومع البيئة الطبيعية التي جعلت الأرض قابلة لسكَن البشر. وتوفِّر النُظُم البيئية الأساسيات الضرورية للحياة وحماية من الكوارث الطبيعية والأمراض، كما وتُشكِّل أساس الثقافة البشرية[1].

يُشكِّل حوض البحر الأبيض المتوسط إحدى النقاط الساخنة للتنوع الحيوي والبالغ عددها 36 نقطة في كافة أنحاء العالم. هي تُعَد أغنى بقاع الأرض بالتنوع الحيوي وأكثرها عِرضة للتهديد. وتغطي المنطقة ما يزيد على مليوني كم2 امتداداً من البرتغال غرباً إلى الأردن شرقاً، ومن إيطاليا شمالاً إلى شبه جزيرة الرأس الأخضر جنوباً. وتُصنَّف بأنها ثالث أغنى نقطة ساخنة في العالم من حيث تنوع النباتات، إذ تمتاز بوجود ما يزيد عن 25000 نوع نباتي، أكثر من نصفها غير موجود في أي موطن آخر على سطح الأرض. ويُوازي هذا التنوع الحيوي، تنوعاً ثقافياً ولغوياً واجتماعياً واقتصادياً، مما يزيد من أهمية المنطقة[2].

شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة معروفة على أنها مُلتقى الحضارات، وتُعتَبَر مركزاً رئيسياً للنشاط الجيولوجي والتغيُّرات المناخية. أدى التغيُّر الجيولوجي ونشوء المرتفعات، إضافةً إلى التغيُّر المناخي، إلى خلق اختلاف ملحوظ في العناصِر البيئية التي تعمل على تطوُّر التمايز النباتي. وتشكِّل هذه المنطقة مِثالاً ممتازاً للبحث الميداني بِفِعل آلاف السنين من التفاعلات البشرية والبيئية[3].

قبل 12 ألف عام، أصبحت الظروف المناخية والبيئية في المنطقة التي نُطلِق عليها اسم "الهلال الخصيب"، والتي تضمّ حالياً العراق وسوريا ولبنان، مواتية للاستقرار. شَرَع الإنسان الذي سَئِم صيد الطرائد الكبيرة التي أصبحت نادرة، في تدجين النباتات والحيوانات. بدأ "استغلال وتخزين" الموارد الجينية الموجودة وتعديلها باختيار الخصائص التي تناسبه. زوَّد هذا المحيط الحيوي البشرية بالموارد التي مكَّنَتها من تطوير واستعمار الأرض بأكملها تقريباً.

مع تطور المُجتمَع البشري ونمو سكان العالم، تدهورَت علاقة الإنسان بالطبيعة. فأدَّت الأعمال الزراعية وتربية المواشي إلى ظهور ممارسات بشرية عديدة ومُختلِفة زعزعَت استقرار النظام البيئي. دفعَت هذه الممارسات بالنُظُم البيئية لإنتاج أكثر من طاقتها في الإنتاج.

وقد تبين مؤخراً من "تقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية"، وهو عمل عِلمي شارك فيه أكثر من 1300 خبيراً عملوا في 95 بلد، مدى الإسهامات العظيمة التي تقدمها النُظُم البيئية لحياة البشر ورخائها. ومع أننا في بداية فهمنا لهذه الأمور، فإن بعض الموارد الوراثية والأنواع والموائل أصبحت تضيع بسرعة. كان القلق على ضياع التنوع البيولوجي والتسليم بدوره المهم في دعم الحياة البشرية، حافزاً لِوَضع اتفاقية التنوع البيولوجي في سنة 1992، وهي معاهدة عالمية مُلزمة قانوناً. تشمُل هذه الاتفاقية ثلاثة أهداف متساوية الأهمية ومكمِّلة لبعضها البعض: حِفظ التنوع البيولوجي، استدامة استعمال مكوناته والتقاسم العادِل والمُنصِف لمزايا استخدام الموارد الوراثية. أصبحت المشاركة في هذه الاتفاقية شبه عالمية، مما يدُلّ على أن مجتمعنا العالمي يعي جيداً الحاجة إلى التعاضد لضمان بقاء الحياة على الأرض.

تعتمِد الحضارات برفاهيَّتها وازدهارها بشكل كبير على توافر الموارد الطبيعية والتي تعتمِد بدورها على الظروف البيئية. فعندما يطمَع الإنسان ويستغِل البيئة بشكلٍ مُفرط ويؤدي إلى تدهورها، تندُر الموارد وتندلع الحروب والنزاعات وتنهار

---

[1] Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2005). Handbook of the Convention on Biological Diversity Including its Cartagena Protocol on Biosafety, 3rd edition, (Montreal, Canada).

[2] Medail, Frederic, and Pierre Quezel. "Hot-Spots Analysis for Conservation of Plant Biodiversity in the Mediterranean Basin." Annals of the Missouri Botanical Garden 84, no. 1 (1997) : 112-27.
Mittermeier, Russell & Turner, Will & Larsen, Frank & Brooks, Thomas & Gascon, Claude. (2011). Global Biodiversity Conservation : The Critical Role of Hotspots. 10.1007/978-3-642-20992-5_1.

[3] Thirgood, 1981, Pons and Quézel, 1985, Biodiversity and conservation of forest species in the Mediterranean basin, http://www.fao.org/3/x1880e/x1880e05.htm

الحضـارات. كذلك الأمر، عندما تُصـبِح الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الخصـبة، شـحيحة بسـبب النمو السـكاني وعدم المساواة في الوصول إلى الأراضي، فسيستقِـرّ السكان الفقراء في مناطق حساسة بيئياً مثل سفوح التلال والغابات والمناطق المهددة بالتصحُّـر. يؤدي النمو السكاني في هذه المناطق، إضافةً إلى ممارسات استخدام الأراضي بشكلٍ غير مُستدام، إلى تدهور البيئة ويولِّـد أشكالاً أخرى من النَـقـص. تُعرَف هذه الظاهرة باسم "التهميش البيئي"[4]. فمنذ فجر التاريخ، توالَت الحضارات في احترام البيئة والمحافظة عليها تارةً، وإلحاق الضرر بها طوراً.

فقد أدّى النمو الديموغرافي والارتفاع في مسـتويات الاسـتهلاك إلى ندرة الموارد الطبيعية المُتاحة لكل شـخص، وإلى تدهور بيئي، مما خلق مناخ من عدم المساواة الاجتماعية وعدم الاستقرار وإثارة النزاعات قبل انهيار الحضارات.

هذا "الاضـطراب" الذي زعزع التعايش بين الإنسـان والمحيط الحيوي قد زاد من حِدّة النزوح الريفي حيث كان يهدف الريفيون إلى تحسين مستوى معيشتهم في البيئة الحضرية. عندها، أصبحت المدن الكبرى مأهولة بالسكان، بينما افتقرَت المناطق الريفية لليَـد العاملة وأصبحت الأراضي المزروعة مهجورة. نتيجة لذلك، أصبح المُنتِجون الريفيون من سُـكّان المدن، وأصبحوا بدورهم مُستهلِكين. يبدو أن هذا التحوُّل من البيئة الريفية إلى البيئة الحضـرية هو نقطة التحول الحاسمة التي قطعت الصلة بين الإنسان والمحيط الحيوي.

إن الحاجة إلى تلبية احتياجات عدد متزايد من السكان في منطقة ذات مناخ متغيِّر، تَبيتُ فيه أزمات الطاقة، تطرَح العديد من المعضلات: توافر الموارد المائية وتجديدها وخصوبة التربة وبقاء الغابات والتوازن الطبيعي وتطوير الأراضي.

إن الخدمات التي توفرها النُظُم البيئية القوية المتنوعة بيولوجياً، هي أساس رخاء الإنسان. غير أنه تبـين من التقييم الذي أُجرِي مؤخراً على 24 خدمة من خدمات النُظُم البيئية في إطار "تقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية"، أن ١٥ خدمة منها أصبحت في تدهور، وهي تشمل المياه العذبة والأسماك البحرية وعدد ونوعية الأمـاكن ذات القيمـة الروحانية والدينية وقدرة الغلاف الجوي على تنظيف نفسه بنفسه من الملوّثات ووَضع القواعد للتعامل مع الأخطار الطبيعية والتلقيح وقدرة النُظُم البيئية الزراعية على مكافحة الآفات. إن ضياع التنوع البيولوجي يُعرقِـل وظائف النُظُم البيئية ويجعلها أكثر تعرضاً للصدمات والعراقيل وأقل تحمُّلاً وأقل قدرة على تزويد البشر بما يحتاجونه من خدمات. فالضرر الذي يصيب المجتمعات الساحلية مثلاً من الفيضانات والزوابع، يزداد حِدّة عندما تتلاشى أو تتدهور الموائل المحمية الموجودة في الأراضي الرطبة.

أدّى التغيّر المناخي المتسارِع على مدى العقود الماضية، والناتِـج عن تضافر عدّة عوامل كالتغيرات في استخدام الأراضي وزيادة التلوّث وتراجع التنوع الحيوي البيولوجي، إلى تفاقم المشـكلات البيئية الحالية في حوض البحر الأبيض المتوسّـط. وتشـير التغيّرات الحالية والسـيناريوهات المسـتقبلية لتغيّرات المناخ إلى وجود أخطار كبيرة وتأثيرات متزايدة على مختلف النُـظُـم البيئية والحيوية الهامة كالمياه والغذاء والصحة والأمن خلال العقود القادمة. على الرغم من أنّ سياسات التنمية المستدامة لدول البحر الأبيض المتوسّط بحاجة ماسّة إلى التخفيف من هذه المخاطر، إضافة إلى النظر في خيارات التكيّف، إلا أنّها تفتقر حالياً إلى معلومات كافية - خاصة بالنسبة لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأكثر تأثّراً - وذلك نظراً لمحدوديّة خطط المراقبة المنهجية ونماذج التأثير.

تتناول هذه الورقة ثلاث دراسـات لحالات مختلفة من الإشـكاليات المطروحة في موضـوع التنوع البيولوجي في منطقتنا. تتناول الدراسـة الأولى، اسـتنزاف الثروات البحرية وما يمثله ذلك من تهديد للتنوع البيولوجي في المجال البحري في غرب البحر الأبيض المتوسط، كما تتطرق لآثار الاتفاقيات التجارية بين دول الشمال ودول الجنوب على استنزاف الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في هذه الأخيرة، والضـغوطات التي تمارس عليها من أجل السـيطرة على ثرواتها الطبيعية، في تحد صـارخ لكل المواثيق الدولية التي ترمي إلى حماية التنوع البيولوجي، مما يهدد الأمن الغذائي لدول الجنوب ويفقدها السـيادة على ثرواتها وغذائها. وتتطرق الدراسـة الثانية لغنى التنوع البيولوجي في لبنان وأهميته فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والأخطار المحدقة به وبسلامة النُظُم البيئية. أما الدراسة الثالثة فتتناول مثالا لدور المجتمع المدني في تأطير وتنمية

[4] Homer-Dixon, Thomas F. *Environment, Scarcity, and Violence*. PRINCETON, NEW JERSEY: Princeton University Press, 1999.

الوعي عند السكان والمسؤولين بأهمية التنوع البيولوجي والتصدي لكل المشاريع التي تهدده، من خلال عرض لتجربة سد بسري في لبنان الممول من طرف البنك الدولي، والذي يهدد موقعا حيويا هاما باعتباره محطة لاستراحة الطيور المهاجرة إلى إفريقيا وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى احتوائه على أشجار معمرة وأنواع نادرة من النباتات المستوطنة وحيوانات برية ومتحجرات ومواقع أثرية من مراحل تاريخية مختلفة.

وتستعرض الورقة في الختام، لأهم الخلاصات التي يمكن استنتاجها من الدراسات الثلاث وخطر التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي على الأرض، وأبعادها البيئية، والاقتصادية، والتنموية.

أولا: إشكاليات الصيد البحري بالمغرب وتداعياتها على التنوع البيولوجي

يقع المغرب في ملتقى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي- مما يوفر له سواحل بطول 3500 كلم، ومنطقة اقتصادية بحرية تصل مساحتها إلى 1,12 مليون كيلومتر مربع، وتعد من بين أغنى المناطق عالميا فيما يتعلق بالثروة السمكية وهو ما يجعلها تحظى باهتمام وإقبال كبيرين (300 صنف تجاري)[5]. إلا أن التدهور البيئي الذي تعرفه البحار والمحيطات بسبب تمركز جل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية والاستغلال المفرط للثروات البحرية والتغيرات المناخية، تسبب في تراجع التنوع البيولوجي ويهدد بانقراض أنواع من السمك والأحياء البحرية المستوطنة ك "فقمة الراهب" Phoque moine)) و "أبو منجل الأصلع" Ibis chauve)) و "المرجان الأحمر" (Corail rouge) و"هامور البحر الأبيض المتوسط" Mérou de la Méditerranée)[6].

[5] المجلس الأعلى للحسابات السنوي برسم 2018. مخطط الصيد البحري "أليوتيس" عن الفترة 2009 -2016

[6] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب. 2018

في هذه الورقة، سنتطرق لإشكاليات الصيد البحري بالمغرب خاصة المتعلقة منها باستنزاف المخزون السمكي المغربي بسبب الصيد الجائر التي تساهم فيه بشكل كبير سفن الصيد الأجنبية التي تجوب المياه المغربية بناء على اتفاقيات مع عدة دول أوربية وآسيوية على الخصوص، وتداعياتها على تدهور التنوع البيولوجي في المجال البحري. كما سنتطرق لتداعيات مشاكل الصيد البحري على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال ما يعرف بحراك الريف.

إشكاليات الصيد البحري بالمغرب/استنزاف الثروات السمكية

يعتبر قطاع الصيد البحري من بين القطاعات الاقتصادية المهمة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني حيث بلغ الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع 17,3 مليار درهم سنة 2019. كما بلغت صادرات المنتوجات البحرية 22 مليار درهم سنة 2019، وهو ما يمثل حوالي 36% من صادرات المواد الغذائية والفلاحية و 8% من مجموع الصادرات المغربية[7]. كما يساهم هذا القطاع في خلق مناصب الشغل حيث يشغل أكثر من 120.000 بحار يتوزعون على حوالي 457 مركبا للصيد بأعالي البحار و 2524 مركبا للصيد الساحلي و 17338 مركبا تقليديا[8]. ويوفر أكثر من 100 ألف منصب شغل على اليابسة في مختلف الأنشطة المرتبطة بالصيد البحري. وتتنوع منتوجات الصيد البحري بالمغرب، ما بين سمك سطحي وسمك أبيض ورخويات وقشريات التي يوجه أغلبها للتصدير.

لقد اعتمد الصيد البحري بالمغرب حتى ثمانينيات القرن الماضي على أسطول الصيد الساحلي، كما عرفت المصايد وفرة الأسماك بمختلف أنواعها، لكن المخزون السمكي بدأ يتناقص بعد ذلك خاصة مع ظهور أساطيل الصيد الأجنبية بأعالي البحار.

وقد أدت سياسة الدولة بقطاع الصيد البحري، التي عمدت إلى منح رخص الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار لثلة من المحظوظين، إلى عدة مشاكل في مقدمتها استنزاف الثروة السمكية (كالأخطبوط، وسمك أبو سيف، والكوريين، وسمك البغروس) وتهجير بعض الأسماك (كسمك السردين من الشمال نحو الجنوب). وترجع هذه المشاكل أساسا إلى تواجد السفن الكبيرة خاصة الأجنبية التي تصطاد في أعالي البحار والتي تستغل الثروة السمكية بشكل مفرط ولا تحترم المجال المائي ولا تتقيد بالحصيص المخصص لها من طرف الوزارة الوصية على القطاع (يتجاوز 11 %). كما تستعمل هذه السفن شباكا غير مرخصة ومحرمة دوليا لأنها تدمر الشعاب البحرية، حيث مجال توالد مختلف الكائنات الحية البحرية، ولا تحترم الراحة البيولوجية لبعض الأسماك كالأخطبوط والكالماري. بالإضافة إلى مساهمتها في تدمير المجال البيئي البحري بسبب إلقائها أسماكا غير مرغوب فيها في البحر حيث تصطاد الأنواع المرتفعة الثمن كبعض أنواع الرخويات (الكالماري الكبير الحجم، الخداق) وتلقي بكل ما تبقى من الأنواع الأخرى إلى البحر، وهو ما يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي وعلى استدامة هذه الأسماك، كما أدى إلى استنزاف الأخطبوط والأسماك الزرقاء، في العشرات من الموانئ المغربية الكبيرة والصغيرة[9] .

وفي نفس السياق، تتوفر بعض السفن الكبيرة الأجنبية على معامل صغيرة لصناعة دقيق السمك وتلجأ إلى طحن الأسماك الصغيرة في غياب تام للمراقبة. وللأسف الشديد، لا يتوفر المغرب على إمكانيات ووسائل المراقبة الحقيقية لخروقات سفن الصيد الأجنبية في أعالي البحار، ولا على الموارد البشرية الضرورية والمؤهلة للمراقبة؛ فعمليات المراقبة تقتصر على عناصر البحرية الملكية والدرك الملكي، وعلى ملاحظ مغربي يتواجد في السفن الأجنبية لمراقبة مدى احترام هذه السفن لاتفاقيات الصيد البحري مع المغرب[10] .

---

[7] Rapport d'activité 2019. Royaume du Maroc, Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime.

[8] La mer en chiffres. Royaume du Maroc, Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime. 2019

[9] محمد أحداد / المساء جريدة البيئة المغربية صفحة الفيسبوك. هكذا يقود جشع «أباطرة البحر» الثروة السمكية بالمغرب نحو الانقراض. كيف أصبحت الثروة السمكية بالمغرب مهددة بالانقراض.

[10] نفس المرجع أعلاه

من جهة أخرى، يعتبر الصـيد الجائر الممارس من طرف جميع أنواع السـفن، من بين العوامل الرئيسـية لتدني مخزون الصيد، بالإضافة إلى استعمال المتفجرات، والصيد في المياه القليلة العمق من طرف مراكب الصيد بالجر، والتلوث، وصيد أسماك غير تامة النمو والتي لم تصل إلى مرحلة التوالد، والصيد بالغطس تحت الماء من أجل أهداف تجارية وعدم احترام القوانين المنظمة للمناطق البحرية المحمية (كالمنتزهات البحرية)[11].

وقد كشف تقرير المجلس الاعلى للحسابات، استمرار استعمال الشباك العائمة المنجرفة في بعض المواقع في سواحل البحر الأبيض المتوسـط، رغم منعها من طرف الوزارة المعنية منذ سـنة 2010. وأوضـح المجلس في تقريره لتقييم اسـتراتيجية "أليوتيس" التي اعتمدتها الحكومة منذ 2009، انه الى غاية سـنة 2016، تم تسـجيل اسـتمرار بعض مراكب الصـيد في استعمال هذا النوع من الشباك، الذي يشكل خطرا على التنوع البيولوجي البحري، خاصة في الحسيمة والمضيق[12].

إن مخطط "أليوتيس" كما غيره من المخططات الكبرى التي اعتمدت في العقد الثاني من القرن الحالي، حسـب العديد من المهنيين والمتتبعين للقطاع، عمق الأزمة وأعطاها بعدا شـموليا، حيث يسـاهم في تركيز الثروات السـمكية في يد أقلية من الرأسـماليين الكبار المحليين والأجانب، المالكة لأسـاطيل صـيد حديثة ذات التقنيات العالية، وفي المقابل يحاصـر ويهمش الصـيد الساحلي والتقليدي. كما أن المواطنين المغاربة لا يستفيدون من ثرواتهم البحرية لأن أغلبها موجه للتصدير، وحتى ما يباع في الأسواق المغربية يبقى ثمنه مرتفعا بالنسبة لشرائح عريضة من المغاربة وهو ما يجعل معدل استهلاك الأسماك بالمغرب يظل منخفضا (13,6 كلغ للفرد في السنة) مقارنة مع المعدل العالمي (20 كلغ) وبعض دول الجوار (البرتغال 56 كلغ في السنة للفرد، إسبانيا 45 كلغ وفرنسا 35 كلغ).

ومن جهة أخرى، تساهم التغيرات المناخية بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه[13] وارتفاع منسوب مياه البحر، وذوبان الجليد، وتغير درجة الملوحة والحموضة في البحار والمحيطات، وتغيير التيارات البحرية في تناقص المخزون السمكي[14] .

اتفاقيات الصيد البحري

لقد كانت سواحل المغرب محط أطماع دول أوروبية وعلى رأسها إسبانيا والبرتغال منذ القرن الخامس عشر الميلادي. وقد لعبت الثروة السـمكية في السـواحل المغربية دورا هاما في الحملات الاسـتعمارية التي شـنتها هاتين الدولتين على المغرب حسـب عدة مؤرخين، انتهت باحتلال عدة مدن سـاحلية من بينها مدينتي سـبتة ومليلية اللتين لا زالتا محتلتين إلى الآن كإحدى أقدم المستعمرات في العالم.

وبعد سلسلة من الهزائم فقد البرتغاليون كل مستعمراتهم على الساحل المغربي، مما جعل مصالح الصيد الإسبانية في المنطقة تتقوى بشـكل كبير، حيث وقعت إسـبانيا مع المغرب عدة اتفاقيات حصـلت بمقتضـاها على حق الصـيد في المياه المغربية. وقد مارست إسبانيا ضغوطات مختلفة لإرغام المغرب على توقيع تلك الاتفاقيات.

وقد أبرم المغرب منذ الاستقلال، عدة اتفاقيات مع دول أجنبية خاصة الأوروبية تسمح لسفن هذه الدول بالصيد في المجال البحري المغربي مقابل تعويض مالي. وترجع اتفاقيات الصـيد البحري مع الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 30 سـنة، حيث تم توقيع مجموعة من الاتفاقات الثنائية وبروتوكولات التنفيذ، كانت أولها عام 1988 وآخرها دخلت حيز التنفيذ رسمياً في 18 يوليو 2019. وتسـمح هذه الأخيرة خلال أربع سـنوات، لـــ 128 سـفينة صـيد أوروبية، 73 في المئة منها تقليدية، باسـتئناف

[11] . اسماك ممنوعة من الصيد تباع في ميناء الحسيمة. دليل الريف. 2019

[12] تقرير المجلس الأعلى للحسابات السنوي برسم 2018. مخطط الصيد البحري "أليوتيس" عن الفترة 2009 -2016

[13] Fiston NININAHAZWE, Imane SEBARI, 2020. Utilisation des Systèmes d'Informations Géographiques pour l'analyse spatio-temporelle des effets des changements climatiques sur la disponibilité des ressources halieutiques au Maroc. VOL. 8 NO 2 (2020)

[14] المجلس للاقتصادي والبيئي. الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب. 2018

أنشــطتها في مناطق الصــيد المغربية. كما أن المغرب تربطه اتفاقيات أخرى في مجال الصــيد البحري مع دول كاليابان وروسيا[15] .

ويخضع المغرب لضغوطات كبيرة من قبل الدول المعنية بالاتفاقيات خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي تستعمل كل وسائل الضـغط من أجل إخضـاع المغرب وإجباره على التوقيع (رغم يقينه من تهديدها لثرواته البحرية وتنوعه البيولوجي وبيئته)، وصــلت في فترات عديدة إلى إتلاف البضــائع المغربية العابرة للتراب الإســباني، إضــافة إلى ملفات الأقاليم الجنوبية وملف حقوق الإنسان وغيرها.

الصيد البحري وحراك الريف

تقع منطقة الريف على ساحل البحر الأبيض المتوسط بشمال المغرب، وقد أدى التهميش الذي طال المنطقة لأسباب تاريخية وســياســية إلى لجوء الســاكنة إلى الهجرة إلى الخارج أو التهريب المعيشي ـ أو زراعة القنب الهندي. ورغم العائدات المالية الضــخمة التي يدرها القنب الهندي ورغم عائدات المقيمين بالخارج، فإن المنطقة ظلت تعاني من ســوء التنمية واســتغلال الفلاحين الصغار من طرف مافيا القنب الهندي[16] .

ويشغل قطاع الصيد البحري حوالي 7000 عاملا، بينهم 3200 بحارا (1900 في وحدات الصيد الساحلي، و1300 في قوارب الصــيد التقليدي). وتتحكم في هذا القطاع بمنطقة الريف كما في باقي مناطق المغرب لوبيات تنهب الثروات الســمكية للمنطقة بتواطؤ مع مســؤولين إداريين فاســدين. وقد فجر مقتل محســن فكري بطريقة مروعة في أكتوبر 2016، بعد مصـادرة بضـاعته من سـمك أبو سـيف، حراكا شـعبيا سـلميا دام لعدة أشـهر رافعا مطالب اقتصـادية واجتماعية وبيئية وحقوقية حظي قطاع الصــيد البحري بأهمية بالغة ضــمنها. وتتلخص مطالب حراك الريف المتعلقة بالصــيد البحري في المطالبة بتخليق القطاع وحماية الثروة السمكية ومعاقبة اللوبيات المتورطة في الاختلالات التي يعرفها هذا القطاع. بالإضافة إلى تشجيع الصيادين الصغار وضمان حقوق مختلف عمال القطاع سواء على متن السفن أو في الموانئ[17].

الجدير بالذكر، أن حراك الريف عرف مشاركة كبيرة للسكان وتضامنا واسعا من طرف تنظيمات حقوقية وسياسية ونقابية وطنية ودولية، لكن الســلطات واجهته بالحصــار والقمع والاعتقال (أكثر من 500 حالة متابعة)، ثم بالأحكام الجائرة وصــلت إلى حد 20 ســنة ســجنا نافذا. وقد غادر مجموعة من الشــباب زنازينهم ســواء جراء عفو ملكي أو بعد قضــائهم عقوبتهم، بينما لا زال يقبع بعضهم في السجون إلى يومنا هذا.

---

[15] Rapport d'activité 2019. Royaume du Maroc, Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime.

[16] جمعية أطاك المغرب، عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. فبراير 2018.

[17] جمعية أطاك المغرب، عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. فبراير 2018.

ثانيا: دراسة حالة التنوع البيولوجي بلبنان

يُشكِّـــل لبنان مركزاً غنياً للتنوُّع البيولوجي للنباتات على حوض البحر الأبيض المتوسط وفي منطقة الهلال الخصيب[18]. على الرغم من مســاحته الصــغيرة البالغة 10452 كيلومتر مربع، فإن الموقع الجغرافي للبنان كمركز اســتراتيجي بين القارات الثلاث في العالم القديم يجعل منه نقطة ســاخنة للتنوع البيولوجي إقليمياً. يؤدي التنوع الطبوغرافي والمناظر الطبيعية إلى ظهور حوالي 22 منطقة مناخية حيوية وأنواع عديدة من الموائل[19] ويسمح لعدد كبير من الأنواع النباتية والحيوانية بالعيش والنمو. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي لبنان على العديد من الموائل شبه الطبيعية التي تكيفت مع الأنشطة والضغوط البشرية والتي تحتوي على عدد كبير من الأنواع النباتية والحيوانية حيث بدأ تدجين النبات منذ عشرة آلاف عام[20].

أشارت الدراسات حول التنوع البيولوجي النباتي في لبنان إلى وجود أكثر من 2612 نوعاً[21]. وتُـــشير التقديرات الحالية إلى أن هناك حوالي 400 نبتة مستوطنة في لبنان وسوريا وفلسطين، 92 منها مستوطنة في لبنان فقط. تُـــعتبَر نسبة النباتات المُستوطِنة في لبنان (12٪) نسبةً مرتفعة بالمقارنة مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى. وعلى غرار البلدان الأخرى المنتمية إلى الهلال الخصيب، يشتهِر لبنان بثروة من التنوع البيولوجي الزراعي[22]. البلد غني جداً بالأقارب البرية للمحاصيل (Crop Wild Relatives) والسلالات المحلية، فضلاً عن إنتاج أنواع مختلفة من النباتات المزروعة التي توفِّـــر مجموعة غنية من الموارد الوراثية للاستخدام في الزراعة في الوقت الحاضر والمستقبل. تمتاز هذه النباتات بإمكانية استخدامها في الزراعة من أجل الغذاء و/أو العلف. إلى جانب نباتات الزينة والنباتات الطبية و البرية الصـــالحة للأكل والغابات والأعلاف، يتِمّ حالياً زراعة و/أو استخدام أكثر من 80 نوعاً للأغذية والزراعة في البلاد[23]. تشمُل هذه النباتات في الغالب القمح والشعير والعدس والنباتات الطبية والبصـــل والثوم والعديد من أشـــجار الفاكهة مثل اللوز، والكمثرى، والخوخ، والفســـتق. بالإضـــافة إلى ذلك، يتِمّ استخدام العديد من النباتات البرية المحصودة كغذاء، بما في ذلك الخضروات الورقية والنباتات العطرية.

تُعتبر الثروة الحيوانية في لبنان كذلك الأمر، غنية جداً، إذ تعرض مجموعة جينية مثيرة للاهتمام، تتميز بتأثير المجموعات الجينية للقارات المجاورة، إضـافةً إلى الأنواع المسـتوطنة الفريدة[24]. انقرض العديد من أنواع الثدييات التي كانت موجودة في العصـــر الروماني مثل النمر والغزال والماعز البري والأغنام الموجودة حتى اليوم في البلدان المجاورة، وانقرضـــت أنواع أخرى مؤخراً مثل الدب السوري. والجدير بالذِكر أن العديد من أنواع الخفافيش والطيور والفراشات هي أنواع مستوطنة في دول شرق البحر الأبيض المتوسط. يعتبر الشرق الأدنى أيضاً مهداً لِتدجين الحيوانات. منذ الألفية التاسعة قبل الميلاد، لَعِـــبَـــت الأغنام، على سبيل المثال، دوراً رئيسياً في التنمية المجتمعية، وكانت عنصراً مهماً في العديد من مجالات النشاط البشري المختلفة[25] .

تســمَح هذه الثروة في الموارد الجينية بازدهار الحضـــارات التي ســـكنَـــــتْ بلادنا وتركت أثراً لا يُمحى على مواردها الوراثية. فالفينيقيون مثلاً قد تمتَّعوا بهذا التراث الطبيعي الغني حيث قاموا بتبادل البضائع الخام والبضائِع المُصنَّعة من وطنهم، مع أناس آخرين في العديد من المجالات الثقافية في العالم القديم. ســاهمت الموارد الطبيعية الوفيرة والمتنوعة بشـــكل كبير في اقتصـــادها الثري. قاموا بتصـــدير الأخشـــاب والنبيذ والعســـل وزيت الزيتون والتوابل ومحاصـــيل الحبوب، والفواكه، والأعشاب، وغيرها. كان بإمكانهم أيضاً أن يلعبوا دوراً في انتشار أنواع الحيوانات مثل الدجاج والحمير والقطط والأرانب أو زراعة النباتات في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط مثل الحمضيات والرمان، والقصب، والكتان، وغيرها. فَـــمِـــن

---

[18] Zohary, D. and Hopf, M. (1993) Domestication of Plants in the Old World. Clarendon Press, Oxford.

[19] أبي صالح وآسفي، 1988

[20] Harlan, J.R. (1992) Crops and Man. American Society of Agronomy and Crop Science Society of America, Madison.

[21] Tohmé, G.; Tohmé, H. 2014. Nouvelle liste des espèces de fourmis du Liban (Hymenoptera, Formicidae). Lebanese Science Journal 15 (1):133-141

[22] Vavilov1926؛ Zhukovsky1950؛ Harlan1951؛ Harlan and Zohary1966؛ Zohar 1969

[23] Karin Schènes, Karin Dobernig, Burcu Gözet, Food waste matters - A systematic review of household food waste practices and their policy implications, Journal of Cleaner Production, Volume 182, 2018, Pages 978-991,

[24] Des Canis et notre reference de reference library.

[25] Vigne et al.2005، 2017

هذه المنطقة الجغرافية انتشر التنوُّع البيولوجي والمعرفة والدراية إلى كافة مناطِق حوض البحر الأبيض المتوسط وأبعَـد. لذا فإن الحفاظ على مواردنا الطبيعية ليس من الاهتمامات المحلية فقط، بل غنى للعالم أجمع.

في ظِـل النمو السكاني والتغيُّـرات المناخية اليوم، يُـعَـد التنوع البيولوجي - التنوع الغني والاستثنائي للنُظُم البيئية والأنواع والجينات التي تُحيط بنا - هو تأميننا على الحياة، حيث يوفِّر لنا الغذاء والمواد، ويُخفِّف من الكوارث الطبيعية التي تُسبِّبُها الآفات والأمراض ويُنظِّم المناخ. في الوقت نفسه، نحن نفقِد اليوم التنوع البيولوجي، بركيزته الأساسيّة، أي المواد الجينية، بمعدلاتٍ غير مسبوقة. في الواقع، يشهد التنوع البيولوجي في لبنان تآكلاً وراثياً سريعاً بسبب ضغوط بشرية مختلفة مثل نقص الوعي وتبنّي أصناف جديدة كثيرة الغلة واستصلاح الأراضي وتغيُّر المناخ والرعي الجائر[26].

تدعم الموارد الوراثية الإنتاج في الزراعة والحراجة. إنها شـرط أسـاسي لضـمان الأمن الغذائي والإنتاجات الأوليّة الأُخرى في مجموعة من البيئات والحفاظ على اقتصـادنا، فضـلاً عن تمكين التكيُّف مع الظروف المناخية المتغيِّـرة في العديد من هذه البيئات. والجدير بالذِكر أن 60٪ من النُظُم البيئية في العالم متدهورة أو مُستخدَمة بشكل غير مستدام. وبِحَسَب منظمة الأغذية والزراعة، لقد فَـقَـدنا 75٪ من التنوع الجيني للمحاصيل الزراعية في جميع أنحاء العالم منذ عام 1990. ولذلك، فإن الإدارة المستدامة للموارد الجينية ضرورية لاستخدامها في المستقبل لضمان ديمومة الطبيعة ورفاهية الإنسان. يُـعَـد ضمان الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل أحد أكبر التحديات في عصرنا[27]. تُشير تقديرات التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة، المُنَقَّـحَـة عام 2017، إلى أن عدد سكان العالم الحالي يبلغ 7.6 مليار وسيرتفع ليصل إلى 8.6 مليار في عام 2030، و 9.8 مليار في عام 2050 و 11.2 مليار في عام 2100 [28]، وبالتالي من المُرجَّح أن يزداد الضـغط على أنظمة إنتاج الغذاء بشـكل كبير[29]. أدت الحاجة إلى معالجة تزايد انعدام الأمن الغذائي وتخفيف الآثار الضـارة لتغير المناخ إلى اسـتخدام المربيين للحاجة التي تم إبرازها لزيادة النطاق الكامل للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة[30]. تمّ العثور على أكبر اتساع لتنوع السمات التكيفية في الأقارب البرية للمحاصيل (CWR) لأنها لم تمر عبر عملية التدجين[31] .

إن الحفظ والإدارة المسـتدامة أمران ضـروريان لدعم اسـتخدام الأنواع الجينية للزراعة والتنويع الذين من شـأنهما تلبية الطلبات المسـتقبلية في مجالات الزراعة والحراجة والاسـتهلاك. ويضـيف تغير المناخ إلحاحاً على هذه الاحتياجات للتنويع وزيادة جودة الإنتاج. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، هناك مناهج مختلِفة يتِمّ تطبيقها لهذه الغاية وأسـاليب جديدة تتطور بسـرعة نتيجة لزيادة الرؤى الجزئية في إنتاجية النبات والحيوان وفي التفاعلات الديناميكية بين الجينات والبيئة والإدارة. ومع ذلك، يسـتمِر التآكل الجيني في تقليل الموارد الجينية الشـاملة والتنوع الجيني في المحاصـيل والحيوانات التي تُربّى في المزارِع وأنواع الغابات، ولا تزال إمكانات الموارد الجينية غير مستغلة إلى حد كبير.

ففي النهاية، بيئتنا هي ثروتنا وهي ليسـت غنى لنا فقط إنما للعالم أجمع. واجِبنا كمواطنين وشـعب متضـافر المحافظة عليها. هي نعمة من عند الله وبالتالي، فالمسؤولية كبيرة!

---

[26] IUCN، 1997 ؛ Walter and Gillett، 1996 ؛ MoA / UNEP / GEF، 2011

[27] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، 2015

[28] الأمم المتحدة، 2017

[29] الفاو، 2015

[30] Maxted, Nigel & Kell, Shelagh & Toledo, Álvaro & Dulloo, Mohammad & Heywood, Vernon & Hodgkin, Toby & Hunter, Danny & Guarino, Luigi & Jarvis, Andy & Ford-Lloyd, Brian. (2010). A global approach to crop wild relative conservation: Securing the gene pool for food and agriculture. Kew Bulletin. 65. 561-576. 10.1007/s12225-011-9253-4, FAO 2015

[31] Tanksley, Steven & Mccouch, Susan. (1997). Seed Banks and Molecular Maps: Unlocking Genetic Potential from the Wild. Science (New York, N.Y.). 277. 1063-6. 10.1126/science.277.5329.1063.

ثالثا: الناشطية في مواجهة سد بسري أنقذت موقعا حيويا لتنوع بيولوجي عالمي

لماذا مرج بسري؟ وماذا حققت الناشطية هناك؟

يعتبر مرج بسـري من المواقع الحيوية النادرة المتبقية في لبنان يمتد على مسـاحة لا تقل عن عشـرة ملايين متر مربع يطلق عليه اسم بيت القمر ومرج الخير، وهو يضم تنوعا ايكولوجيا فريدا من نوعه على ارتفاع متوسط عن سطح البحر، ويشكل من حيث الأهمية ثاني موقع لتنوع بيولوجي عالمي في لبنان بعد موقع عميق في سـهل البقاع، باعتباره محطة لاسـتراحة الطيور المهاجرة إلى أفريقيا وأوروبا وآسـيا، بالإضـافة الى احتوائه على أشـجار معمرة وأنواع نادرة من النباتات المسـتوطنة وحيوانات برية ومتحجرات ومواقع أثرية من مراحل تاريخية مختلفة كما يعتبر السهل الزراعي الخصيب الوحيد في منطقة جبل لبنان من حيث المسـاحة وهو بذلك يشـكل موردا حيويا في تنوعه وعلميا وثقافيا وجماليا وسـياحيا واقتصـاديا فريدا وموقعا طبيعيا خاضـعا لحماية وزارة البيئة لجهة تصـنيف موقع مجرى نهر الأولي ابتداء من منطقة الباروك مع روافده مرورا بوادي بسري وصولا حتى مصبه في منظفة الأولي[32] .

بتاريخ 2012/3/10 أقرت الحكومة اللبنانية الاسـتراتيجية الوطنية لقطاع المياه بناء على خطة كانت قد أعدتها وزارة الطاقة، حيث تضـمنت انشـاء جملة سـدود عشـوائية تفتقر الى أسـس علمية وقانونية من بينها سـد بسـري وبالفعل بدأت الدولة اللبنانية بتنفيذها على مراحل منها سد بريصا وبلعا وبقعاتا وسد جنة في نهر ابراهيم.

المشـهد المدمر للتنوع البيولوجي الناتج عن أعمال التنفيذ في تلك المناطق شـكل حالة صـدمة ووعي بذات الوقت لدى الجمعيات البيئية في لبنان، حيث بدأت مسـارا من النضـال والمدافعة رفضـا لهذه السـياسـات العشـوائية، تكلل بعضـها بنجاحات وبعضـها الآخر بإخفاقات نتيجة غياب الوعي لدى الجمهور بمفهوم وأهمية التنوع البيولوجي كعنصـر حيوي وأساسي في حياتهم من جهة، وبسبب الفساد السياسي والنظام الطائفي من جهة أخرى.

عندما حان وقت تنفيذ سد بسري ومع موافقة مجلس النواب اللبناني تحت ستار تشريع الضرورة على قرض البنك الدولي لتمويل سد بسري بدأت الجمعيات البيئية بتغيير أساليب نشاطها، وكانت قد راكمت من الخبرات ما يكفي لتخوض هذه المعركة، خاصـة وأن نضـالاتها السـابقة وحملات التوعية التي نفذتها وصـلت بصـداها الى العامة من الناس الذين بدوا يتفاعلون مع مثل هذه القضايا.

ونتيجة للتراكم والتجارب تم اعتماد تكتيكات جديدة من قبل الناشـطين والناشـطات ابتداء من اسـتعمال الفن والأغاني[33] الخاصـة بحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي فيها مرورا بحملات المدافعة بمختلف صـورها وصـولا الى التحركات الشـعبية الميدانية على الأرض.

أول خطوة سجلت في إطار الرفض لمشروع السد هو الكتاب المرسل من رئيسة بلدية قرية الميدان الى مجلس الانماء والاعمار لتسجيل الاعتراض عليه اضافة الى تقديم مراجعة طعن أمام مجلس شورى الدولة بهذا الخصوص.

بعد ذلك بدأت الجمعيات البيئية ومنها أرض لبنان والحركة البيئية ومجموعة من الناشـطين في المنطقة بالدخول الى مرج بسـري ضـمن رحلات اسـتكشـافية وحملات توعية حول أهمية الموقع لتتشـكل فيما بعد الحملة الوطنية للدفاع عن مرج بسري.

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في الاضاءة على الخطر الذي يهدده سد بسري على التنوع البيولوجي في تلك المنطقة بعد استملاك مساحة 570 هكتارا من الأراضي، بأسعار متدنية لصالح بناء السد، حيث بدأ الناشطون بنشر صور النباتات والحيوانات الفريدة على مواقع التواصل الاجتماعي وكان حساب حملة أنقذوا مرج بسري قد نشر صورا لبعض

---

[32] قرار وزارة البيئة رقم 133/1 الصادر بتاريخ 1998/9/1

[33] أغنية بدنا الطبيعة لبول أبي راشد - أرض لبنان

الحيوانات المهددة بالانقراض في لبنان[34] بسبب إنشاء السد ومنها ثعالب الماء (القضاعات) الموجودة في نهر الأولي وحيوان الغرير الذي يعتبر من الحيوانات المميزة في المرج اضافة الى الطبسون الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال مساهمته في تجديد الغابات وهو من الحيوانات المدرجة في قائمة الحيوانات المهددة بالانقراض في لبنان بسبب التمدد العمراني ومشاريع الكسارات والسدود العشوائية. كما جرى تسليط الضوء على أهمية الموقع كمحطة لاستراحة الطيور المهاجرة بكونه جزءا لا يتجزأ من دور لبنان في مجال التنوع البيولوجي العالمي كأحد أهم المسارات للطيور المهاجرة من وإلى افريقيا وأوروبا واسيا لاسيما طيور اللقلاق وغيرها من الطيور مع بيان عدم امكانية تعويض خسارة مثل هذا الموقع العالمي وما قد يترتب عن ذلك من مسؤولية تجاه المجتمع الدولي.

من الحملات المؤثرة التي قام بها الناشطون من أجل مرج بسري حملة لبس الأكفان رفضا لقطع الأشجار المعمرة[35]، اضافة الى تصوير المجزرة المرتكبة بحق هذه الأشجار ونشرها عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

ما ميز حملة الدفاع عن مرج بسري هو حضور موضوع التنوع البيولوجي في خطاب الجمعيات الناشطة والمشاركين في الحملة من خلال الدفاع عن موقع حيوى مميز وفريد بجميع مقوماته وتنوعه. يضاف الى ذلك تنامي الوعي لدى أهل المنطقة وفي لبنان عموما بأهمية هذا الموقع من خلال حملات المدافعة وجلسات الحوار والتوعية حول الخطر المحدق وحول دورهم وحقهم في المشاركة في مناقشة الأثر البيئي المكرس في القانون[36]، ناهيك عن التغطية والمواكبة الاعلامية، حيث استطاعت الناشطية أن تحول قضية مرج بسري الى قضية رأي عام.

هذا وكانت جمعية أرض لبنان قد نشرت فيلما قصيرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي عرضت من خلاله البدائل المتاحة عن سد بسري فأثبت المجتمع المدني قدرته وتمكنه بطرح الحلول والبدائل.

التوعية حول خطر التبخر الذي سينتج عن السد على غابة الصنوبر في بكاسين المجاورة والتي تحتل المرتبة الأولى بين أحراج الصنوبر المثمرة في الشرق الأوسط ساهم في زيادة عدد المتضامنين مع الحملة.

أيضا الرد بالحجج والبراهين القانونية والعلمية ومن خلال خبراء تطوعوا لخدمة حملة المدافعة عن مرج بسري من خلال استخدام المواد القانونية الخاصة بقانون البيئة اللبناني ومناقشة تقييم الأثر البيئي للسد والجزء المتعلق بالتعويض الإيكولوجي الذي لم تنجزه الحكومة[37] ورفضه باعتبار أن التدمير الذي سيحدثه السد فيما يتعلق بالموقع الحيوي وتنوعه البيولوجي لا يمكن تعويضه اطلاقا، والاستعانة أيضا بالخبراء والدراسات العلمية المتعلقة بالزلازل وبيان الخطر المؤكد على الموقع الحيوي وعلى القرى المحيطة به فيما لو تمت عملية تنفيذ السد أيضا بيان المخالفات التي ستحدثها عملية إنشاء السد لأهداف التنمية المستدامة لاسيما الأهداف 6 و14 و15 وللاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كل ذلك ساهم بتعرية السلطة وارباكها أمام الرأي العام الداخلي والدولي.

أيضا أخذ الشق القانوني حيزا من الناشطية في الدفاع عن مرج بريمن خلال مواكبة المفكرة القانونية وأيضا من خلال تطوع عدد من المحامين للدفاع عن الناشطين الذين تعرضوا لملاحقات قضائية إضافة إلى تقديم بعض الإجراءات القانونية لوقف أعمال قطع الأشجار[38]، حيث بدأنا نشهد ذكر التنوع البيولوجي في الاستدعاءات المقدمة الى المحاكم، مما يؤسس أكثر فأكثر لمرحلة التقاضي الاستراتيجي في هذا الإطار.

بتاريخ 2019/3/4 نفذ مجموعة من الناشطين احتجاجا أمام مكاتب البنك الدولي في بيروت رفضا لتنفيذ مشروع السد، حيث بين المحتجون خطره على التنوع البيولوجي في المنطقة.

---

[34] صفحة أنقذوا مرج بسري على الفايسبوك

[3535] سعدي علوه، المفكرة القانونية 2019/9/16، https://bit.ly/2QuihJO

[36] مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي رقم 2012/8633

[37] رئيس الحركة البيئية في لبنان بول أبي راشد: elNASHRA 4 نيسان 2019

[38] حكم للمحكمة 2019/9/19

القوة والصلابة في موقف المنظمات الناشطة ساعد أيضا في نجاح الحملة، وفي هذا الإطار كانت الحركة البيئية قد رفضت تلبية دعوة وزارة الطاقة اللبنانية بتاريخ 2020/6/2 لجلسة حوار، وصفتها الحركة بأنها جلسة شكلية غير مجدية[39] .

نتيجة لمسار النضال الطويل الذي قامت به المنظمات البيئية فرض موضوع مرج بسري نفسه على برنامج ثورة 17 تشرين، فتشكلت حركة شعبية على الأرض جنبا الى جنب مع الناشطين البيئيين لوقف أعمال السد من خلال منع المتعهد من الاستمرار في الأعمال والذي كان أحد أسباب تراجع البنك الدولي عن منح قرض التمويل[40].

هذا الأمر دفع ببعض الأحزاب السياسية التي كانت تؤيد فكرة إنشاء السد الى العدول عن تأييدها نزولا عند رغبة الناشطين، اضافة الى تقديم مشروع قانون الى مجلس النواب لتحويل الأراضي المستملكة في المرج الى محمية طبيعية، كما دفع البلديات واتحاد البلديات للقرى المجاورة الى اتخاذ القرار برفض إنشاء سد بسري، بعد أن كان بعضها قد أيد فكرة انشائه.

لم يتوقف الخطر على المرج اذ تعرض لعدة حرائق مفتعلة بعد تراجع البنك الدولي عن القرض المخصص لبناء السد، هذا الأمر دفع احدى الجمعيات البيئية لتشكيل فريق متطوع من أبناء المنطقة لإخماد الحريق ولتوعية الزائرين على أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي الموجود فيه.

الناشطية في مرج بسري أنقذت هذا الموقع الحيوي من خطر التدمير والزوال بجميع مقوماته وتنوعه البيولوجي المهم، فضلا عن أنها أمنت حماية السهل الزراعي الخصيب في وقت لبنان واللبنانيين هم بأمس الحاجة اليه أكثر من أي وقت مضى. أمام هول الكارثة الاقتصادية التي يمر بها لاسيما تلك المتعلقة بالأمن الغذائي بشكل خاص وبالأمن الإنساني بشكل عام، وهذا الأمر شكل سابقة وتطورا مهما يسجل لمنظمات المجتمع المدني لا سيما المنظمات والحركات البيئية ومن خلال مواكبة ودعم فاعل من الجمهور ووسائل الإعلام.

إلا أنه ما يؤخذ على هذه المنظمات هو الضعف في جمع وتوثيق مجمل الأنشطة التي تم تنفيذها ضمن إطار حملة المدافعة، أيضا التنافس أحيانا والعمل الفردي غير المنسق.

المرحلة المقبلة تحتاج الى توحيد الجهود، والاستفادة من التجارب وتوثيقها، ووضع خطط استراتيجية تتضمن سرعة في الاستجابة لمثل هذه القضايا، أيضا الى العمل الجاد لكي يستمر مرج يسري في القيام بدوره الحيوي بجميع مقوماته وتنوعه.

[39] نداء الوطن 1 تموز 2019

[40] مرج بسري في قلب الانتفاضة المفكرة القانونية كانون الثاني 2020، https://bit.ly/3sbEWZp

خاتمة

يلعب التنوع البيولوجي دورا هاما في الحياة على الأرض حيث يوفر النُظُم البيئية الأساسية الضرورية للحياة والحماية من الكوارث الطبيعية والأمراض، كما يلعب دورا هاما في اقتصادات الدول ويُشكِّل أساس الثقافة البشرية[41]. إلا أنه يواجه العديد من التهديدات بسبب عدم الالتزام بالمعايير البيئية التي يجب العمل بها صونا لهذا للتنوع على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. ومن أهم هذه المعايير، نذكر الاتفاقيات الإطارية للأمم المتحدة الخاصة بالتنوع البيولوجي وإعلان ريو. فعلى سبيل المثال، نجد أن التكتلات الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، والصين ...إلخ، تمارس ضغوطات كبيرة على دول الجنوب وتفرض عليها اتفاقيات ثنائية للالتفاف أو التحايل على الاتفاقيات الأممية لتيسير السيطرة على مواردها الطبيعية كما بينت ذلك دراسة الحالة حول الصيد البحري بالمغرب. اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع بلدان جنوب المتوسط تتجاوز حدود الاتفاقيات الإطارية الخاصة بالأمم المتحدة كاتفاقية التنوع البيولوجي[42]، والبروتوكولات المرتبطة بها كبروتوكول "قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي"[43] الذي ينص على ضرورة تطبيق معايير الأمان الحيوي فيما يتعلق بنقل أو استيراد أي كائنات حية سواء نباتية أو حيوانية وضرورة الإفصاح والإرشاد عن محتواها فيما يتعلق بنقل واستخدام تلك المواد الحية سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وبعضها البعض.

وفي السياق ذاته، تفرض دول الاتحاد الأوروبي على بلدان جنوب المتوسط الانضمام للمعاهدة الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة (UPOV)[44]، التي تقوم على تحرير كافة الأصول الوراثية وتسليعها بهدف استنزاف تلك الأصول الوراثية لبلدان الجنوب، كشرط أساسي للنفاذ للأسواق الأوربية والدخول في اتفاقيات الشراكة الأوروبية. وهو ما يجعل تعزيز الشفافية الكاملة بالمفاوضات المتعلقة باتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة ضرورة ملحة، وأي تقصير في هذا المجال يعتبر مساسا بحياة شعوب المنطقة. كما أنه من الضرورة تقييم هذه الاتفاقيات وتأثيرها على الحق بالتنمية بما هو إعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمواطنين، وذلك قبل البدء بالمفاوضات حول الاتفاقيات الثنائية الجديدة.

وفي نفس السياق، يجب إخضاع جميع الأطراف الدولية للمراجعة الدورية الشاملة لقياس مدى ملاءمة تشريعاتها ونصوصها التطبيقية/أنظمتها اللائحية للشروط والمعايير التي تتضمنها الاتفاقيات الإطارية للتنوع البيولوجي والبروتوكولات الملحقة بها. كما يجب دسترة سياسة تقييم الأثر البيئي خاصة في بلدان الجنوب، حتى يتسنى وضع إطار قانوني/ مؤسسي- واضح يمكن من خلاله تطبيق آليات الانتصاف القضائي فيما يتعلق بأي نزاعات يمكن أن تنشأ بين المجتمعات المحلية وأي مشاريع سواء كانت بتمويل محلي أو دولي، وبما يحول دون انتهاك بيئة الموائل الطبيعية والحيوية. وكذلك لضمان حق الأفراد والمجتمعات في التقاضي كحق من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يجب لأي مؤسسة الالتفاف عليها بدعوى أنها مؤسسة تمويل دولية وغير خاضعة لآليات الانتصاف والتقاضي المحلي.

ومن بين أهم التداعيات التي تؤثر على التنوع البيولوجي، المشاريع التي تمولها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، وبنك التنمية والإعمار الأوربي، وبنك الاستثمار الأوربي، وبنك التنمية الأفريقي وغيرها، حيث تتفاوت السياسات الحمائية داخل إطار عمل تلك المؤسسات المالية فيما يتعلق بالمعايير الواجب اتخاذها في حماية التنوع البيولوجي، وتفتقد إلى المشاركة الحقيقة فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية الواجبة سواء قبل البدء في تنفيذ المشروع أو أثناء تنفيذه أو بعد الانتهاء منه.

---

[41] Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2005). Handbook of the Convention on Biological Diversity Including its Cartagena Protocol on Biosafety, 3rd edition, (Montreal, Canada).

[42] The convention on Biological diversity. www.cbd.int/convention

[43] The Cartagena Protocol on Biosafety· www.cbd.int/protocol

[44] Union internationale pour la protection des obtentions végétales (UPOV). www.upov.int

وتطرح حالة سد بسري بلبنان إشكالية التزام مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، باعتباره مؤسسة أممية، التزاما كاملا بشروط الاتفاقيات الدولية الإطارية الملزمة للتنوع البيولوجي، خاصة في كل ما يتعلق بسياسات تقييم الآثار البيئية للمشاريع التي تتولى تمويلها أو المشاركة في تمويلها.

وفي نفس السياق، يجب على الدول الالتزام بالاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة (RAMSAR)[45] من خلال وقف كل أشكال التعدي على بيئة الأراضي الرطبة وخاصة في بلدان الجنوب والاستخدامات الجائرة لتلك البيئات من خلال التوسع في المشاريع السياحية الشاطئية أو تجفيف بعض المناطق للتوسع الحضري؛ كما يجب تضمين بيئة تلك الأراضي الرطبة في التشريعات المحلية بهدف حمايتها باعتبارها صونا للتنوع البيولوجي على الصعيد المحلي والدولي وباعتبارها مسارات حيوية ضرورية لحماية الكائنات الحية من كافة أشكال التعدي التي تعود بالسلب على الإنسان في علاقته بمحيطه الحيوي.

من الواضح أن السياسات الحكومية العشوائية والممارسات الشاذة وغير المألوفة والتقاعس بصون التنوع البيولوجي قد أدى الى عدم تحقيق معظم المقاصد والأهداف المتعلقة به لغاية تاريخه، كما أن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة[46] غير سالكة بالشكل الصحيح أيضا على ضوء الواقع الموجود، الأمر الذي يهدد جديا فرصة تحقيق هذه الأهداف بحلول العام 2030، مع ما يترتب عن ذلك من أضرار جسيمة تؤثر بشكل كبير على مسار العدالة المناخية المرتبطة أساسا بالعدالة الاجتماعية.

وفي ظل ارتفاع نسبة التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، وانعكاس ذلك على الأمن الإنساني نظرا للعلاقة الوطيدة بين التنوع البيولوجي وحياة الإنسان ورفاهه، بات لزاما إنشاء حراكا فاعلا للمدافعة والمناصرة في كل ما يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي، والضغط لتغيير السياسات وطرق الأداء على الصعيدين الرسمي والخاص، بما يكفل الصون والحماية.

أولى الخطوات الضرورية بهذا الصدد تكمن في وجوب تحسين المعرفة بالتنوع البيولوجي، ويكون ذلك من خلال إجراء جرد شامل وتقييم لجميع عناصره، حتى يكون الحراك مبنيا على أساس علمي متين يوفر كل المعلومات المطلوبة مما يساعد بوضع استراتيجيات فاعلة وطويلة الأمد.

أيضا من الضروري تفعيل عملية محو الأمية البيئية لدى الجمهور، لاسيما تلك المتعلقة بقضايا التنوع البيولوجي، ليدرك الإنسان مدى أهمية التنوع البيولوجي في حياته والقيم الاجتماعية التي يعززها والخدمات التي يقدمها، وبيان أن المخاطر المحدقة بالتنوع البيولوجي هي أخطار تهدد أمنه الإنساني بجميع جوانبه البيئية والصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ويكون ذلك من خلال تنظيم دورات إعداد مدربين ومدربات بمجال التنوع البيولوجي، وتنظيم ورش العمل وجلسات التثقيف والتوعية، اضافة الى ادخال هذه الثقافة في المناهج التربوية وفي الأنشطة الطلابية، وكذلك الاستعانة برجال الدين لإدخال هذه القضايا في عظاتهم. من شأن ذلك أن يعزز الوعي بقضايا التنوع البيولوجي وتكوين الرأي العام البيئي، وأن يوسع من دائرة المناصرين لهذه القضايا.

مع الاشارة الى أن تكوين الوعي وتعزيز المعرفة لا يكفيان لتفعيل أي حراك، دون استكمال ذلك بالمشاركة والتشبيك والشراكة بين الأفراد والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والاقليمية والدولية والسلطات المحلية اضافة الى أصحاب المصلحة.

[45] The convention on wetlands. www.ramsar.org

[46] أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي اعتمدتها الأمم المتحدة في العام 2015

ويكون ذلك من خلال بناء التحالفات والشـبكات وتنظيم الحملات المشـتركة مما يسـاعد على ترجمة الأقوال الى أفعال ويؤمن صون وحماية التنوع البيولوجي، ويشكل قوة ضاغطة قادرة على المواجهة والتصدي لجميع السياسات والممارسات التي تلحق ضررا بالنظم الايكولوجية.

ومن المفيد التشـديد على أهمية الدراسـات والأبحاث العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ودورها في تعزيز الحراك ورفده بالمعلومات العلمية، اضافة الى فتح حوار معمق حول هذه القضايا.

للتقاضي الاسـتراتيجي دوره أيضـا في تعزيز الحراك من أجل صـون وحماية التنوع البيولوجي، وكذلك بالنسـبة لمفهوم جبر الضرر الناجم عن المشاريع سواء ما يتعلق بالمحيط الحيوي أو المحيط الاجتماعي، وفي هذا الإطار ثمة حاجة وضرورة لتكوين فريق من المحامين والمحاميات المناصـرين والداعمين لمواكبة الدعاوى القضـائية، اضـافة الى قضـاة مجتهدين لإصـدار أحكام تكون بمضمونها موائمة مع بنود الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ولا يمكن تجاهل دور الإعلام باعتباره شريكا أساسيا للمجتمع المدني، وهو قادر على تبني قضايا التنوع البيولوجي والترويج لها والتوعية بشـأنها. ولا ننسى ـ الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنصـات الالكترونية ووسـائل التواصـل الاجتماعي نظرا لانتشـارها الواسـع والكثيف. من المفيد أيضـا الاطلاع على التجارب الدولية المتعلقة بالأمن البيولوجي[47] للاسـتفادة من الخبرات، إضافة إلى الإضاءة على قصص النجاح الوطنية والدولية ومشاركتها مع الجمهور.

في النهاية يقع على الحكومات موجب وضـع اسـتراتيجية شـاملة تكون مشـتركة بين مختلف القطاعات، وذلك للوفاء بالأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وإدخالها ضـمن جهودها المتعلقة بخطة عام 2030 وتوفير بيئة تمكينية تسـاعد على صـون وحماية التنوع البيولوجي لاسـيما من خلال التشـريعات الموائمة مع الاتفاقيات الدولية، ويكون للحراك حق المراقبة والمتابعة والمحاسبة، اضافة الى حق استعمال الآليات الوطنية والاقليمية والدولية وتقارير الظل.

[47] برنامج الأمن البيولوجي في نيوزيلندا لعام 2025